

«بشرى أيها الشعب النبيل، سوف يزول الظلم
عنكم.. كونوا مستعدين حتى يأتيكم أمر ثان»
«نشكر ممثلي الشعب على البشري ونحن متأهبون
لصدور الأمر الثاني».

منشورات وزعت عام ١٩٣٨

الفصل الثالث

بشرى أيها الشعب النبيل!

١٩٣٨

بشرى أيها الشعب النبيل!

في صيف عام ١٩٣٨ اشتد «مرض السكر» على الشيخ حمد بن عيسى، فغادر البحرين إلى كشمير طلباً للعلاج. وفي الفترة التي قضاها هناك، والتي امتدت من ٣١ يوليو حتى منتصف سبتمبر ظهرت في البحرين حركة سياسية متعددة الأطراف والأهداف أيضاً.

بدأت الحركة بمبادرة من أطراف ترتبط بالشيخ سلمان بن حمد ويشير تقرير مرفق بالبرقية المؤرخة ١٣/١٠/١٩٣٨ من الوكيل السياسي إلى الوكيل السياسي في الكويت إلى أن يوسف فخرو - وهو تاجر سني تربطه بالشيخ سلمان علاقات قوية - قام بدعوة عدد من البارزين من طائفة الشيعة للاجتماع في مكتبه، وقد لبي الدعوة كل من محسن التاجر وسيد سعيد بن سيد خلف ومحمد التاجر وسيد أحمد العلوي، وحضر الاجتماع الشيخ سلمان، وتداول المجتمعون موضوع ولاية العهد التي كانت شاغرة حيث لم يقرر الشيخ حمد تعيين ولي للعهد بعد.

ثم توالى الاجتماعات ودارت العجلة السياسية.. وقبل أن ندور معها يجدر بنا العودة إلى الوراء قليلاً لتتعرف إلى الأجواء العامة والسياسية بالذات في البحرين قبل أحداث ١٩٣٨.

في عام ١٩٣٦ سافر الشيخ حمد إلى بريطانيا، وقد أسند أمور الحكم في غيابه إلى «هيئة» تتكون من الشيخ عبدالله بن عيسى والشيخ سلمان بن حمد، على أن تتعاون هذه «الهيئة» مع الوكيل السياسي. ونظراً لغياب بلجريف مرافقاً للشيخ حمد في زيارته، فقد تم إسناد بعض المسؤوليات التنفيذية إلى مسؤولين إنجليز آخرين.

وفي ديسمبر ١٩٣٧ قرر الشيخ حمد تأدية مناسك الحج، وقد كانت

حالته الصحية محل اهتمام الإنجليز الذين انتابهم القلق من إصراره على رحلته، ورغم عدم ملائمة حالته الصحية لمشاق هذه الرحلة. وفي ٢٩ ديسمبر قرر الشيخ حمد تعيين مجلس يتولى شؤون البلاد أثناء غيابه، وتم تشكيل هذا المجلس من الشيخ عبدالله بن عيسى والشيخ سلمان بن حمد وبلجريف. ونظرا لتوقع الإنجليز وفاة الشيخ حمد أثناء الرحلة فقد طرحت مسألة ولاية العهد بالحاح، وبدأت المراسلات تدور بينهم حول «الحاكم المحتمل». وقد انحصرت رؤيتهم في ثلاثة أشخاص، هم الشيخ عبدالله بن عيسى أخو الشيخ حمد، والشيخ سلمان الابن الأكبر للشيخ حمد، والشيخ عبدالله الابن الأصغر للشيخ حمد. وقد طرح المقيم السياسي أمر الخلافة في رسالة إلى الوكيل السياسي مؤرخة ٣٠ / ١٢ / ١٩٣٧ أوضح فيها قلقه من مآل الوضع بعد وفاة الشيخ حمد، سواء جاءت تلك الوفاة بعد أشهر أو بعد سنوات، وأعرب المقيم السياسي عن رأيه بقوله إن الخلافة تكون لمن يفوز، وإن هذا الفوز يأتي لصالح من يتمكن من استمالة المجموعة الأقوى في البلاد، وأحيانا يأتي الفوز لصالح من يريق الدماء، كما حدث في حالة الشيخ مبارك الصباح الذي قتل أخويه في ليلة واحدة وفي أحيان أخرى يأتي الفوز من خلال «عرض القوة» كما حدث مع حاكم الشارقة.

وتساءل المقيم السياسي ما إذا كان الشيخ سلمان سينجح في خلافة والده، أم أنها ستكون من نصيب الشيخ عبدالله بن عيسى، أو الشيخ عبدالله بن حمد.

وبرغم الحذر الإنجليزي المعتاد، يبدو أن بلجريف والمقيم السياسي كانا يميلان إلى الشيخ عبدالله بن عيسى وفقا لما ورد في الرسالة. أما رأيهم في الشيخ سلمان فيتلخص باعتقادهم أنه سيكون من السهل

إخضاعه لتأثيرهم، لكنه لن يكون حاكما قويا. وتساءل المقيم السياسي أيضا عن الشيخ الذي يحظى بدعم شعبي أكبر. كما تساءل عن الدور الذي يجب أن يلعبه الإنجليز في حال وفاة الشيخ حمد لتعيين الحاكم مشيرا إلى عدم الرغبة في اتباع السياسة التي اتبعت في أماكن أخرى في آسيا بتعيين «حاكم دمية» يضطرون لحمايته. وقد طلب المقيم السياسي من الوكيل التعرف إلى رأي بلجريف تمهيدا لتحديد السياسة البريطانية في هذا الاتجاه.

وبناء على ذلك قام الوكيل السياسي باستطلاع رأي بلجريف وكتب في ٦ / ١ / ١٩٣٨ رسالة إلى المقيم السياسي أكد فيها أن موضوع «الخلافة» قد يفتح في المستقبل القريب، كما أكد فيها - بعد التشاور مع بلجريف - أسماء المرشحين المحتملين لخلافة الشيخ حمد، غير أنه استبعد الشيخ عبدالله بن حمد، وأشار إلى وجود فرصة، لكنها غير جدية للشيخ محمد بن عيسى، وخلص إلى أن المرشحين المحتملين هما الشيخ عبدالله بن عيسى والشيخ سلمان بن حمد. وتحدثت الرسالة عن فرص الشيخين، وانتهت إلى أنها متساوية، وإن كانت الأفضلية - وفق رأيه - للشيخ عبدالله. ثم أسهبت الرسالة في المقارنة بين الشيخ عبدالله والشيخ سلمان، وكان واضحا مما ورد فيها أن الإنجليز يفضلون الشيخ عبدالله. وقد أكدت الرسالة أن الأخير يحظى بدعم أكبر داخل العائلة إضافة إلى دعم الشيعة له الذين لا يميلون إلى الشيخ سلمان، في حين يحظى الشيخ سلمان في المقابل بدعم التجار السنة، إلا أنه لم يعد لهم نفوذ كما كان في السابق بسبب عدم توفر الأموال لديهم. وأشارت الرسالة إلى أن تأثير عائدات النفط سيكون لصالح الشيخ سلمان الذي سبق له أن حصل على زيادة في نصيبه من العائدات. وأكد المقيم السياسي أنه وبلجريف لا يشعران بأن هناك ما قد يؤدي إلى اضطراب كبير بسبب فتح موضوع الخلافة في المستقبل القريب. وأبدى الوكيل

السياسي عدم ارتياحه في حال تغلب الشيخ سلمان، لاعتقاده أن الشيخ عبدالله لن يترك الأمر يفلت من يديه لكنه - عبدالله - لن يسمح بأي عمل عنيف.

وفي ١١ / ١ / ١٩٣٨ أرسل الوكيل السياسي تقريراً مفصلاً أعده بلجريف عن كل من الشيخ عبدالله والشيخ سلمان والشيخ عبدالله بن حمد.

على صعيد آخر، كانت البحرين قبل الحرب العالمية الثانية قد حققت تقدماً تنموياً ملحوظاً، فقد انتشر التعليم، وتحسنت الخدمات العامة وبدأت نهضة عمرانية، وانتشرت الأندية الثقافية، وتشكلت طبقة الموظفين التي تتمتع بدخل ثابت مما أتاح لها حياة مرفهة نسبياً، كما بدأت طبقة العمال تتشكل وارتفع متوسط دخل الفرد.

بالمقابل ظهرت في الكويت حركة سياسية أدت إلى إنشاء مجلس تشريعي منتخب، كان محط أنظار الفئة الناشطة في البحرين باعتباره نموذجاً للمشاركة السياسية.

ويمكن إجمال القول إن عوامل عديدة ساهمت في نمو الوعي السياسي وتهيئة الأرضية المناسبة لظهور حركة سياسية في البحرين أهمها في تقديرنا مرض الشيخ حمد، والحديث عن ولاية العهد، وما حدث في الكويت، ونصيحة المقيم السياسي!

بدأت الحركة كما أشرنا بالاجتماع الذي نظمه يوسف فخرو بعد سفر الشيخ حمد، الذي أسند أمور الحكم أثناء غيابه إلى كل من الشيخ عبدالله بن عيسى والشيخ سلمان ومدير الجمارك الإنجليزي. وبعد الاجتماع الأول الذي عقد في مكتب يوسف فخرو، عقد اجتماع آخر في مزرعة الشيخ سلمان بالقضيبة حضره - كما يشير التقرير السابق ذاته - فضلاً عن المجموعة السابقة كل من محمد بن يوسف بن ناصر

وعبد اللطيف بن مشاري وهما سنيان^١ من أهل المحرق، وطرح في الاجتماع موضوع إدخال إصلاحات سياسية، وموضوع ولاية العهد أيضا.

وفي مساء اليوم ذاته عقد أعيان الشيعة ممن حضروا الاجتماعين السابقين اجتماعا خاصا بهم في منزل أحمد بن خميس في قرية سنابس، حيث ناقشوا فيما بينهم موضوع الإصلاحات، وقرروا في هذا الاجتماع تحديد الإصلاحات المطلوبة، والتي تتلخص في إنشاء مجلس تشريعي، وإصلاح الشرطة، والمحاكم وطرده مفتش التعليم، وطرده القاضيين الشيعيين علي بن حسن وعلي بن جعفر وتسمية الشيخ سلمان وليا للعهد. كما اتفق المجتمعون على كتابة رسالة تتضمن هذه المطالب، والعمل على جمع توقيعات أهل القرى. إلا أن أحمد بن خميس اعترض على إدراج مطلب طرد القاضيين نظرا لما يتمتعان به من نفوذ وتأثير لدى أهل القرى. وبالفعل وفور علم القاضيين بأمر الرسالة قاما بتحذير الأهالي من مغبة توقيع أي ورقة ليس لأنها تتضمن طلب عزلهما فحسب، بل لأنها تتضمن تسمية الشيخ سلمان وليا للعهد، وقد نجح القاضيان في مسعاهما. وأمام فشل أعيان الشيعة في جمع التوقيعات عقدوا اجتماعا آخر في مزرعة منصور العريض، حضره باقر آل عصفور وعبدالله بن محمد صالح، وهما من الطائفة الشيعية أيضا، وتقرر في هذا الاجتماع تأجيل أي تحرك حتى عودة بلجريف من إجازته خارج البحرين. بعد ذلك عقد كل من محسن التاجر وعبد علي العليوات وسيد سعيد سيد خلف وسيد أحمد العلوي وعلي بن مرهون وأحمد بن سلوم وعبد الرسول بن رجب وباقر آل عصفور وعبدالله بن محمد صالح اجتماعا في مأتم سيد أحمد العلوي، وأكدوا في اجتماعهم هذه المطالب التي اتفقوا عليها عدا مطلب طرد القاضيين، وأضافوا مطلبا آخر هو إعطاء «المواطنين» أولوية

التعيين في شركة النفط، وقرروا أيضا أن يشمل المجلس التشريعي المقترح ستة أعضاء ثلاثة من الشيعة ومثلهم من السنة، وأن يكون الشيخ سلمان رئيسا لهذا المجلس. وقد كتب المجتمعون عريضة بما اتفقوا عليه وقرروا بدء حملة لجمع التوقيعات تمهيدا لإرسالها إلى الشيخ حمد والمقيم السياسي.

هذا ولم تظهر في هذه المرحلة مشاركة فعالة من أطراف سنية إلا أن د. الرميحي يرى أنه كانت هناك مشاركة من قبل بعض السنة، وأنهم كانوا يحاولون إقناع القاضيين السنيين بتأييد المطالب، وأن وسيلة الإقناع كانت إضافة مطلبين آخرين، هما منع بيع الخمر ومنع تحرير المرأة. فيما تشير رسالة من الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم السياسي بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٣٨ إلى عدد من السنة كانت لهم علاقة بالحركة، وهم علي بن عبدالله وإبراهيم بن جودر وسعد الشمالان وعلي بن خليفة الفاضل ومحمد الفاضل و خليل المؤيد وعدد من أفراد عائلة كانو.

على أي حال بقيت العريضة في أيدي أصحابها، ولم تقدم إلى الحاكم.

وفي شهر سبتمبر نشر مقال في مجلة «الرابطة العربية»، وهي مجلة مصرية، وقد ورد في المقال الذي لم يكن مذيلا باسم كاتبه مطالبة بإنشاء مجلس تشريعي يتألف من عشرين عضوا و برئاسة الشيخ سلمان بن حمد لهذا المجلس.

وفي النصف الثاني من أكتوبر، وبعد عودة الشيخ حمد وبلجريف من كشمير، بدأت تظهر بعض المنشورات السياسية وجاء في أحدها «... بشرى أيها الشعب النبيل سوف يزول الظلم عنكم.. كونوا مستعدين حتى يأتيكم أمر ثان» وجاء في منشور آخر «... نشكر ممثلي

الشعب على البشري، ونحن متأهبون لصدور الأمر الثاني».

وردا على هذه المنشورات والتحركات، أصدرت الحكومة إعلانا أكدت فيه أنه بإمكان أي شخص لديه ما يقوله أن يطلب مقابلة، ويقول ما عنده. وفي هذه الأثناء، ومع تطور الأحداث وانكشاف الحركة، بدأ الإنجليز يدرسون الموقف، ويحللون أسباب ظهور الحركة ودوافعها والحلول المقترحة. وفي ١٢ أكتوبر بعث الوكيل السياسي في البحرين برقية إلى الوكيل السياسي في الكويت، يخبره فيها أن السائد في البحرين الآن هو أن بريطانيا أيدت قيام المجلس التشريعي في الكويت ضد الشيوخ، وأنه نظرا لبدء ظهور مطالب سياسية في البحرين فمن المهم تبديد أي شكوك حول احتمال وقوف بريطانيا ضد شيوخ البحرين أيضا، كما حدث في الكويت.

وفي ٢٧ أكتوبر كتب أحد المسؤولين الإنجليز تقريرا حول الحركة السياسية جاء فيه إن هدف الحركة هو إنشاء مجلس تشريعي شبيه بالمجلس الموجود في الكويت، يضم عشرة أشخاص خمسة من السنة وخمسة من الشيعة، إضافة إلى لجنة تقوم بالتصديق على قرارات المجلس، وأن يكون الشيخ عبدالله بن عيسى رئيسا لهذه اللجنة. ورأى كاتب التقرير أن الهدف من إسناد رئاسة اللجنة إلى الشيخ عبدالله قد يكون إثارة النزاع داخل الأسرة الحاكمة. كما ورد في التقرير أن استمرار بلجريف لم يعد مرغوبا من الناس.

وفي اليوم نفسه بعث الوكيل السياسي رسالة إلى المقيم السياسي حول تطورات الأوضاع، وذكر في رسالته أن الحركة السياسية في بدايتها الآن، وأنها موجهة بصفة أساسية ضد المحاكم - خصوصا المحكمة الجعفرية - والتعليم. وورد في الرسالة أيضا أن الأشخاص الفاعلين في الحركة هم كالعادة «شيعة المنامة»، إلا أن الوكيل السياسي

ذكر أن معظم المشاركين في الحركة لديهم قضايا شخصية! واستبعدت الرسالة احتمال كون التحرك السياسي معدا له من قبل أفراد الأسرة الحاكمة، واستبعدت على وجه الخصوص مشاركة الشيخ سلمان في الاجتماعات الأولية.

ورغبة من بلجريف في احتواء الحركة بدأ بالتحرك، وكان أساس تحركه هو منع أي فرصة للتحالف بين السنة والشيعة، فبدأت اتصالاته مع قادة الشيعة، وظهرت في هذه الفترة أجندة خاصة بهؤلاء القادة وبدأت المفاوضات حولها سرا مع بلجريف. وفي ٣١ أكتوبر - ونتيجة للمفاوضات السرية - أصدرت الحكومة إعلانا عن فتح المحكمة الشرعية الجعفرية، وتعيين ثلاثة قضاة، وهم باقر آل عصفور وعلي بن حسن ومحمد القاري.

وفي ٣ نوفمبر عقد بلجريف اجتماعا مع عدد من وجهاء الشيعة وقد كتب بلجريف في اليوم نفسه تقريرين جاء في الأول أن انطباعه بعد لقائه بهم هو أن شكواهم تتلخص في أن السنة يحظون بمعاملة أفضل. فيما أشار الشيعة في هذا الاجتماع إلى رغبتهم في تولي القضاء وعدم قصر منصب القاضي على آل خليفة، وقالوا إن المحاكم تعامل السنة بشكل أفضل وإنهم - الشيعة - يشكلون أغلبية، كما أشاروا إلى عدم كفاءة أعضاء لجنة جمع القوانين التي شكلت عام ١٩٣٥. وفهم بلجريف أنهم لم يكونوا يسعون إلى إصلاح المحاكم بقدر ما كانوا يبحثون عن نفوذ أكبر لطائفتهم. وتحدث أعيان الشيعة في الاجتماع أيضا عن البلدية ومجلس التجارة، وطالبوا بأن يكون عددهم في المجلسين أكثر من عدد السنة، أما عن التعليم فقالوا إن مدارس السنة تحظى بمعاملة واهتمام أكثر. وأكد بلجريف أن الأشخاص الذين قابلهم لم يتطرقوا لموضوع الشرطة، ولم يلمحوا إطلاقا إلى مجلس تشريعي.

أما في التقرير الثاني فقد أشار بلجريف إلى أن هناك اعتقاداً بأن بعض المسؤولين الكبار في الشرطة يؤيدون حركة الإصلاح، وأشار أيضاً إلى أن الناس يقولون إن الحكومة تعتقد أن الشيخ سلمان بن حمد أشعل فتيل الحركة. كما ورد في التقرير أن القائمين على الحركة يعملون على مدى طويل، على اعتبار أن الوقت سيوفر لهم تأييداً أكبر وبخاصة أن الحكومة لم تتخذ أي إجراء ضدهم.

ويبدو أن الحكومة قررت في هذه المرحلة اتخاذ إجراءات صارمة في مواجهة الحركة، حيث كان الشيخ حمد منزعاً من بعض ما تردد من حديث فيه مساس بشخصه، كما تشير رسالة الوكيل السياسي إلى المقيم السياسي المؤرخة ١٢/١١/١٩٣٨، وحصل بلجريف على تعهد من قادة الشيعة بعدم مشاركة أفراد طائفتهم في أي مظاهرة أو تحرك، وكان ذلك في اجتماع عقد بينهم يوم الخميس ٣ نوفمبر. وفي اليوم نفسه غادر الشيخ سلمان البحرين. وأصدر الشيخ حمد تعليماته بإلقاء القبض على الأشخاص الذين لهم صلة بما يحدث، فتم يوم السبت ٥ نوفمبر إلقاء القبض على كل من أحمد الشيراوي وسعد الشمالان ووفقاً لرواية معاصر للأحداث، فقد اتضح أمر أحمد الشيراوي وسعد الشمالان، ودورهما في كتابة المنشورات وجمع التواقيع عن طريق المصادفة، حيث كان في البحرين تاجر لؤلؤ أمريكي وقد لجأ إلى بلجريف، فقام بلجريف باستدعاء التاجر المعروف جبر بن مسلم وهو من أهالي الحد إلى منزله في ظهيرة يوم الجمعة، مما أدخل الفزع في قلب جبر بن مسلم لاعتقاده أن سبب استدعائه هو توقيعه العريضة، وفور دخوله على بلجريف بادر بالقول إن أحمد الشيراوي وسعد الشمالان هما اللذان اقنعه بتوقيع العريضة. على أي حال ففي اليوم التالي لإلقاء القبض على الشيراوي والشمالان وقع إضراب جزئي لعمال شركة النفط، وقد بذلت جهود مكثفة في هذه الفترة لإقناع الشيعة بالمشاركة

إلا أن هذه الجهود فشلت كما فشلت جهود إقناع الغاصة في المحرق بالانضمام إلى الحركة. وفي اليوم نفسه، وكرد فعل على القبض على الشمالان والشيراوي، تجمع عدد من الشباب في مسجد الفاضل في المنامة وطلبوا حضور الوكيل السياسي، إلا أنه رفض على اعتبار أن الأمر يخص حكومة البحرين، فسار التجمع نحو السوق فأغلقت الدكاكين خوفاً، وقامت الشرطة بمواجهة المتجمهرين وفرقتهم، وقد جرح عدد منهم جراء المواجهة. وفي مساء اليوم نفسه قام علي بن خليفة الفاضل بتسليم نفسه للشرطة، إذ كان مطلوباً القبض عليه لقيادته التجمهر.

وفي اليوم التالي أصدر بلجريف إعلاناً يدعو أصحاب الدكاكين إلى إعادة فتحها، وأنه يضمن سلامتهم، وقد فتحت الدكاكين كالمعتاد ولم تحدث أي اضطرابات. وفي يوم الاثنين ٧ نوفمبر اجتمع بلجريف مع قادة الشيعة الذين أكدوا التزامهم بإبقاء جماعتهم هادئين كما تؤكد رسالة الوكيل السياسي المشار إليها سابقاً.

واعتباراً من يوم الثلاثاء عادت الأمور إلى طبيعتها، وأعلنت شركة النفط أنها ستقوم بفصل أي عامل يتخلف عن عمله يوم الأربعاء. وفي ذلك اليوم عاد جميع العمال إلى عملهم. وفي المساء ظهرت منشورات تدعو إلى إضراب عمال النفط، وتطالب بمقاطعة السينما! وتهدد من يخالف تعليمات الحركة بتعريض نفسه للخطر. كما تسلم الوكيل السياسي رسالة موقعة باسم «شباب الأمة» تطالب بالإفراج عن المعتقلين وإعلان العفو العام.

وفي يوم السبت ١٢ نوفمبر تقدم كل من يوسف فخرو وسيد سعيد سيد خلف ومنصور العريض ومحسن التاجر وعيسى بن صالح بوهندي بعريضة إلى الشيخ حمد تضمنت المطالبة التالية:

١ - إنشاء لجنة عمالية.

٢ - تحسين أحوال المحاكم والمجالس البلدية.

٣ - اختيار ستة أشخاص، ثلاثة من السنة وثلاثة من الشيعة، يمثلون الأهالي للتفاهم مع الحكومة.

إلا أن حالة «تبرؤ عامة» تسيدت، حيث قام عدد من الأهالي من السنة والشيعة بتقديم عرائض إلى الشيخ حمد يتبرأون فيها من العريضة المقدمة من يوسف فخرو ومجموعته، ويعلنون عدم تأييدهم لما ورد فيها. وعند هذا الحد انتهت حركة ١٩٣٨.

تحليل حركة ١٩٣٨م وأثارها

يمكن القول إن حركة عام ١٩٣٨ تتسم بشيء من الغموض، فقد بدأت الحركة باجتماعات يرعاها الشيخ سلمان أو من يمثله يطرح فيها موضوع تسمية الشيخ سلمان وليا للعهد.. ثم تطرح مسألة الإصلاحات السياسية على هامش ولاية العهد.. ثم تسفر الاجتماعات عن صياغة مطالب.. ويشارك الشيعة بقدر أكبر من مشاركة السنة.. ثم تختفي عريضة المطالب، ويختفي المشاركون سنة وشيعة، ويتلاشى موضوع ولاية العهد والمجلس التشريعي أيضا.. ثم ينشر مقال دون اسم كاتبه في صحيفة مصرية.. ثم تظهر منشورات ساذجة تبشر بقرب زوال الظلم والاضطهاد، ولا يجروا أحد على بيان صلته بها، وتوقع باسم «الكف الأحمر» تارة و«عيسى بن طريف» تارة وتارة أخرى باسم «شباب الأمة».. ثم تظهر أسماء جديدة لعدد من السنة، مثل أحمد الشيراوي وسعد الشملان وعلي بن خليفة الفاضل ويتحرك بعض عمال النفط السنة في مسعى لتنظيم إضراب عن العمل فيفشل المسعى، ويلقى القبض على ثلاثة من أصدقاء الشيخ سلمان

السنة فيتجمهر عدد من الأشخاص دون مشاركة من الشيعة، وتقوم الشرطة بتفريق التجمهر.. لتعود الأحوال إلى طبيعتها خلال يومين. ثم فجأة يظهر يوسف فخرو ومن معه من الشيعة، ويرفعون عريضة إلى الشيخ حمد تخلو من مطلب المجلس التشريعي، كما تخلو من مطلب تسمية الشيخ سلمان وليا للعهد.

إن الأمور تبدو كما لو كانت هناك حركتان.. يوسف فخرو ومن معه من الشيعة من جهة، والشيراوي والشمالان والفاضل من جهة أخرى.

إن السؤال الأساسي هو: هل كان الشيخ سلمان يقف وراء الحركة فعلا؟

إن بلجريف ومعه الوكيل السياسي يستبعدان تماما وجود صلة للشيخ سلمان بالحركة، لكن تداول مطلب تسمية الشيخ سلمان وليا للعهد يوحي بوجود صلة قوية.

على أي حال فإن تحليل حركة ١٩٣٨ يجب أن يخرج عن التحليل التقليدي، فهذا التحليل يعتبر الحركة استجابة «للتطورات السياسية» التي حدثت في الكويت ودبي، وأنها «نتاج تأجج الروح الوطنية» التي ظهرت إثر انتشار التعليم وانفتاح المجتمع البحريني، و«تحت إلهام الرغبة في إصلاح النظام السياسي والتعليمي والقضائي»، وأن المطلب الأكثر إلحاحا كان إنشاء مجلس تشريعي منتخب، يتيح قدرا من المشاركة الشعبية، ويقلص «الهيمنة البريطانية» التي تتجسد في شخص المستشار بلجريف.

غير أن هذا الأسلوب في التحليل بعيد عن الواقع إلى حد كبير ومورس فيه الكثير من التجميل الذي يقترب من التضليل، وهو في الأساس تحليل عاطفي كما نعتقد.

ويندرج تحت هذا التحليل ما يقرره الشهابي، حين يقول إن ترسخ الوعي السياسي في أوساط الشباب، وانفتاحهم على العالم، «وتمادي حكومة الهند في دعم حكم آل خليفة، وقمع الحركات المناوئة»، أفرز ذلك كله وعيا جماهيريا يعن في المطالبة ليس بحقوق طائفية محددة إنما بحقوق وطنية شاملة تصل إلى حد المطالبة بمجلس تشريعي وطرده المستشار.

إننا نعتقد أن حركة ١٩٣٨ كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع ولاية العهد، ونعتقد أن الشيخ سلمان أدرك ميل الإنجليز للشيخ عبدالله فأراد تشكيل دعم شعبي له، لأن علاقته بالشيعة لم تكن كعلاقة الشيخ عبدالله بهم، فقد حاول استمالتهم من خلال وكيله يوسف فخرو، غير أن ظهور أجندة خاصة لقادة الشيعة، ووجود أطراف غير مؤيدة للشيخ سلمان وسط الشيعة، ثم تداول العامة لقصة ارتباط الشيخ سلمان بقيادة الحركة، أدى إلى تراجع مطلب تسميته وليا للعهد وتراجع المطلب الآخر المرتبط به، وهو المجلس التشريعي.

وعلى الرغم مما ذكرناه عن العوامل الأخرى التي ساعدت على ظهور الحركة، ومنها انتشار التعليم، وتشكل الطبقة الوسطى، ووجود الأندية الثقافية، فإننا نرى أن واقع الحركة ينفي عنها أنها نابعة من وعي جماهيري، فقد فشلت الحركة شعبيا، فالشارع السياسي كان منقسما إلى قسمين: الأول القسم الشيعي الذي تجنب الحركة الميدانية، واكتفى بالمكاسب الخاصة التي حصل عليها من خلال التفاوض، والثاني وهو السني الذي كان عاجزا عن التأثير، حيث فشل في استقطاب الغاصة وأخفق في تنظيم إضراب فعال لعمال النفط، كما اختفى وجهاء السنة من العريضة التي قدمت فيما بعد للحاكم، حيث لم يوقعها من السنة سوى يوسف فخرو في الوقت الذي تدافع فيه السنة والشيعة إلى تقديم عرائض التبرؤ!!

من جانب آخر فالللافت للنظر أن مطلب إنشاء مجلس تشريعي لم يقدم من أي طرف إلى أي جهة، وإنما كان هذا المطلب متداولاً في الاجتماعات الخاصة، وفي المقال الذي نشر في الصحيفة المصرية، وفي الرسالة الموقعة باسم «شباب الأمة» والموجهة إلى الوكيل السياسي.

ولعله من المناسب أن نتناول بشيء من التفصيل مواقف الأطراف المؤثرة في الحركة وهم الشيعة... والإنجليز... والشيخ حمد.

يرى بعض الكتاب أن حركة ١٩٣٨ جسدت، ولأول مرة، تحالف طائفتي السنة والشيعة في عمل سياسي، ويستدلون على هذا التحالف من خلال العريضة المؤرخة ١٢/١١/١٩٣٨ التي رفعت إلى الشيخ حمد، والتي وقعها أربعة من الشيعة وسني واحد. إلا أننا نرى أن حركة ١٩٣٨ جسدت الخلاف الطائفي فقد كان لقادة الشيعة أجندة خاصة بهم كما ذكرنا.

ووفقاً للوثائق البريطانية كان دور الشيعة في المرحلة الأولى من الحركة واضحاً، تمثل في تلبية دعوة يوسف فخرو للاجتماع، ثم انغماسهم في اجتماعات خاصة فيما بينهم، ومحاولة صياغة عريضة وجمع التوقيعات عليها تمهيداً لتقديمها إلى الحاكم. وقد لاحظنا أن «المطالب» التي كانت تتردد في الاجتماعات هي مطالب عامة، كإنشاء مجلس تشريعي أو إصلاح التعليم أو غير ذلك من قضايا عامة ولم تطرح أي مطالب طائفية. إن تلك المطالب العامة أوحى في بادئ الأمر أن هناك اختلافاً كبيراً بين حركة ١٩٣٤ وحركة ١٩٣٨، حيث كانت مطالب حركة ١٩٣٤ - كما رأينا - فئوية تهدف في مجملها إلى اقتسام السلطة تحت حجة أن الشيعة يشكلون أغلبية سكان البحرين، وأن لهم دوراً في تولي الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم. لقد طرح الشيعة عام ١٩٣٤ مطلب التوسع في تعيين أبناء طائفتهم في قطاع النفط، في حين أنهم

عام ١٩٣٨ يطرحون مطلب إعطاء الأولوية في التعيين في قطاع النفط للمواطنين، كما أنهم عام ١٩٣٨ - وفي المرحلة الأولى - تقبلوا مبدأ المساواة مع السنة في التمثيل السياسي، إذ لم تظهر لديهم أي مطالب بتطبيق مبدأ التمثيل النسبي، أو تعيين أبناء طائفتهم في مناصب محددة كما حدث عام ١٩٣٤. وإذا كانت حركة ١٩٣٤ قد برز فيها اختلاف الشيعة مع الشيخ سلمان بوصفه قاضيا، فإن الوضع تغير عام ١٩٣٨، إذ ورد في المطالب «العامة» مطلب تسمية الشيخ سلمان وليا للعهد، وتسليمه رئاسة المجلس التشريعي، إلا أن معارضة القاضيين الشيعيين ألغت هذا المطلب لدى الشيعة.

ولكن مع بدء تحرك الإنجليز للسيطرة على الوضع بدأ موقف الشيعة «العام» يتبدد، إذ عقد بلجريف سلسلة اجتماعات مع قادتهم، وظهرت خلال تلك الاجتماعات مطالب ذات طابع مختلف تماما عن المطالب التي ظهرت في المرحلة الأولى، بحيث صح القول إنه كان لقادة الشيعة فعلا أجندة خاصة بهم.. ففي الاجتماع الذي عقده مع بلجريف في ٣ نوفمبر تحدث أعيان الشيعة عن المحاكم والقضاة والبلدية ومجلس التجارة والتعليم، لكن حديثهم - كما يوضحه التقرير الذي كتبه بلجريف في اليوم نفسه - من منطلق طائفي بحت، فقد أعادوا إلى الأذهان مطالبهم التي طرحوها عام ١٩٣٤، حيث اعترضوا على إسناد القضاء لآل خليفة لمجرد أنهم حكام، وطالبوا بأن يسند إليهم أمر القضاء أيضا، وأشاروا أيضا إلى وجوب تفوقهم عدديا على السنة في مجلس التجارة والمجلس البلدي. وقد فهم بلجريف من حديثهم أنهم لم يكونوا يسعون لإصلاح المحاكم بقدر سعيهم لتحقيق نفوذ أكبر لطائفتهم، وأشاروا أيضا في اجتماعهم إلى أن مدارس السنة تحظى باهتمام أكبر، وأن السنة يحظون بمعاملة أفضل في المحاكم. وقد اعتبر بلجريف مجمل حديثهم ينصب حول الشكوى من أن السنة بشكل عام

هم في وضع أفضل منهم. ومما لاشك فيه أن ما طرحه الشيعة في لقائهم مع بلجريف يختلف تماما عن «المطالب العامة» التي ظهرت في بداية التحرك، ومن الطبيعي أن يكون للتجاوب مع «المطالب الخاصة» ثمن. لذلك سعى بلجريف إلى إعطائهم مكاسب محدودة، مقابل تعهدهم بعدم الاشتراك في المرحلة الثانية من الحركة. فقد كتب الوكيل السياسي في ٢٧/١٠/١٩٣٨ رسالة ذكر فيها أنه من أجل التخلص من أسباب الشكوى يجب تنظيف المحاكم، وعلى الأخص المحكمة الجعفرية، وأنه يجب اتباع سياسة جديدة في التوظيف تشمل أهل القرى.

ولقد وضع موقف قادة الشيعة بعد إدخال إصلاحات على المحكمة الجعفرية في ٣١/١٠/١٩٣٨، إذ إنهم خلال اجتماعاتهم المتكررة مع بلجريف تعهدوا له بعدم إشراك أبناء الطائفة في أي مظاهرة أو إضراب عن العمل، وهذا ما حدث فعلا، حيث رفض الشيعة الاشتراك في المظاهرة التي جرت في ٦ نوفمبر في أعقاب القبض على سعد الشملان وأحمد الشيراوي. وقد وصف الوكيل السياسي موقف الشيعة بأنهم تصرفوا بمسؤولية.

وقد لاحظ كل من بلجريف والوكيل السياسي أن قادة الشيعة لم يطالبوا قط بإنشاء مجلس تشريعي، ففي اجتماعاتهم مع بلجريف كان الحديث يقتصر على التعليم والمحاكم والبلدية. وفي ٨/١٢/١٩٣٨ كتب الوكيل السياسي يقول إن الشيعة لا يرغبون في مجلس، ولم يطلبوا مجلسا، وهم راضون عن وضعهم الحالي، وإنه حتى شيعة المنامة لم يطلبوا إنشاء مجلس.

وفي ١٨ يناير ١٩٣٩ كتب بلجريف رسالة إلى الوكيل السياسي يبلغه فيها عن توافد أعداد كبيرة من الشيعة إلى مجلس الشيخ حمد وذلك لتقديم ولائهم له، وقد عبروا عن سرورهم بأوضاعهم وأكدوا

أنه لا صلة لهم بأي مجموعة، كما أكدوا أنهم لا يريدون مجلسا وأن حقوقهم الدينية مصونة بشكل أفضل في ظل الحكم الحالي.

خلاصة القول إن قادة الشيعة عام ١٩٣٨ مارسوا العمل السياسي المحترف، والذي غايته تحقيق المكاسب بأي وسيلة، وقد تمكنوا من خلال صياغة «مطالب عامة» بالاشتراك مع السنة من تحقيق «مكاسب خاصة» عن طريق التفاوض السري مع الإنجليز، وكان ثمن تلك المكاسب عدم الاشتراك في أي نشاط جماهيري كتظاهرة أو إضراب وكان عدم مشاركة الشيعة في مثل هذا النشاط عاملا أساسيا في خمود الحركة على المستوى الشعبي. لقد استفاد قادة الشيعة كثيرا من دروس حركة عام ١٩٣٤ التي هددوا خلالها باللجوء إلى العنف لذلك نجدهم في عام ١٩٣٨ يبتعدون حتى عن إثارة أي أعمال شغب.

لقد انسحب الشيعة من الواجهة، واكتفوا بما حققوه في شارع المفاوضات الخلفي!!

موقف الحاكم من الحركة

لم يكن الشيخ حمد قاسيا في تعامله مع عناصر حركة ١٩٣٨، إذ يشير تسلسل الأحداث إلى أن هامشا من الحرية كان موجودا تعبر عنه الاجتماعات العامة أو المنشورات، بيد أن ما أزعج الشيخ حمد هو تمادي بعض عناصر الحركة في الإشارة إليه بسوء، وعلى أثر إساءة بالغة له في أحد المنشورات أعطى تعليماته بإلقاء القبض على بعض المشاركين، مثل أحمد الشيراوي وسعد الشمالان وعلي بن خليفة الفاضل، ولم تكن فترة سجن المذكورين طويلة، بل إنه منحهم مبلغا من المال بعد الإفراج عنهم. وخلال مواجهة الشرطة لأعمال الشغب التي حدثت في السوق لم تستخدم الشرطة الرصاص، ولا تشير الوثائق إلى

أي تهديدات أطلقها الشيخ حمد ضد المشاركين في الحركة.

أما على صعيد موقفه من المطالب التي قدمت، فقد كان موقفا إيجابيا بشكل عام. ولقد ناقش بلجريف تلك المطالب مع الشيخ في يوم تقديم العريضة نفسه، أي في ١٢ / ١١ / ١٩٣٨، وفي اليوم التالي كتب بلجريف رسالة إلى الوكيل السياسي أبلغه فيها عن تلك المناقشة، وقد لخص رأي الشيخ حمد على النحو التالي:

١ - التعليم: وافق الشيخ حمد على إنشاء لجنة استشارية للتعليم تكون مهمتها اقتراح مسارات التعليم، وزيارة المدارس، وتقديم الاقتراحات للحكومة، من دون أن يكون لها صلاحية تعيين أو فصل الهيئة التدريسية، كما وافق على جلب أحد الخبراء في مجال التعليم من العراق، ليقدم تقريرا عن إدارة المدارس. ويرى بلجريف أن مثل هذا التقرير سوف يؤثر حتما على وضع مفتش التعليم الذي كانت هناك مطالب بإقالته من منصبه، وأوضح بلجريف أن الحكومة لا تميل إلى إنهاء خدمات المفتش لمجرد أنه غير محبوب، ورأى الشيخ أن هذا الموضوع يجب أن يناقش مع الشيخ عبدالله بن عيسى وهو المسؤول عن التعليم.

٢ - المحاكم: كان من رأي الشيخ حمد أن المطالب المتعلقة بالمحاكم غير سليمة، ويرى أن جميع القضاة يجب أن يكونوا معينين من قبل الحكومة، وليسوا منتخبين، وعارض بشدة اتباع أسلوب تغيير القضاة فصليا، وكان من رأيه ضرورة تنشيط عمل لجنة جمع القوانين التي شكلت عام ١٩٣٥، وأن يتم تعيين أشخاص جدد فيها، ووافق الشيخ على توظيف خبير قانوني من الخارج للمساعدة على إنجاز المهمة ولتوجيه القضاة.

٣ - البلدية: اعتبر الشيخ حمد جميع الشكاوى المتعلقة بالبلدية من

اختصاص مجالسها، ولم يكن على علم بوجود شكوى من الموظفين الأجانب في البلدية.

٤ - لجنة العمال: كان من رأي الشيخ أن يتم تعيين شخص واحد كممثل للحكومة في شركة البترول، ليعمل وسيطا في المناقشات بين الشركة والعمال، ولم يوافق على تشكيل لجنة عمالية.

٥ - وأخيرا رفض الشيخ حمد فكرة تشكيل لجنة للوساطة بين الحكومة والمواطنين، على أساس أن هناك أكثر من جهة منتخبة تمثل مختلف الفئات، مثل البلدية والأوقاف، واعتبر الشيخ حمد وجود اللجنة مدعاة لإحراج الحكومة وإثارة القلاقل.

إن تقييم موقف الشيخ حمد يجب أن يأخذ في الاعتبار أنه لم يكن ملزما باتخاذ أي إجراء إيجابي يشكل - بصورة أو بأخرى - استجابة للمطالب، كما أنه لم يكن خاضعا لضغط من الإنجليز الذين كانوا متفقيين معه في الرأي، فضلا عن ذلك فإن الحركة في نهاية المطاف لم تفلح بتحقيق شيء يذكر، ولم يكن لها تأييد شعبي ولم تكن الحركة من القوة بحيث إنها تتمكن من فرض مطالبها، ودفعت هذه الحركة الشيخ حمد جديا إلى التفكير في تعيين ولي للعهد.

موقف الإنجليز، وعلاقة حركة ١٩٣٨ بأحداث الكويت

يتردد كثيرا أن لحركة ١٩٣٨ في البحرين علاقة بشكل أو بآخر بما حدث في الكويت ودبي في العام نفسه، فقد أسفرت الحركة السياسية في كل من الكويت ودبي عن تشكيل مجالس منتخبة اقتسمت السلطة مع الشيوخ. ويرى أغلب المهتمين أن نجاح التجار في الكويت بإنشاء المجلس التشريعي دفع إلى ظهور تحرك سياسي شبيه في البحرين. وقد اهتم الإنجليز في بداية الأمر باحتمالات وجود مثل ذلك التأثير، إلا

أنهم كانوا مهتمين أكثر بتبديد الاعتقاد السائد في البحرين، ومفاده أن بريطانيا ساهمت بفعالية في إنشاء المجلس التشريعي في الكويت. وكان مهما بالنسبة إليهم توضيح «حقيقة» موقف بريطانيا من أحداث الكويت للحاكم ولآل خليفة. ففي ١٣ أكتوبر بعث الوكيل السياسي في البحرين برقية إلى الوكيل السياسي في الكويت يطلب فيها معلومات عن الوضع فيها، مشيراً إلى أن هناك اعتقاداً خاطئاً في البحرين بأن بريطانيا وقفت ضد شيوخ الكويت، ويؤكد أن هناك حاجة ماسة لتبديد هذا الاعتقاد واقترح إبلاغ الشيخ حمد والعائلة بما حدث في الكويت، وأنه من خلالهم سوف تتسرب «القصة الحقيقية» للناس. وفي ٢٧ أكتوبر كتب الوكيل السياسي رسالة ذكر فيها أنه أخبر الشيخ حمد بالقصة الحقيقية عن الكويت، وأن الشيخ والعائلة كانوا مهتمين جداً، وأعرب الوكيل السياسي عن أمله في أن يساهم انتشار القصة بإزالة أي شكوك بشأن إمكانية قيام بريطانيا بدعم الحركة في البحرين. وفي رسالة مؤرخة ١٢ نوفمبر ذكر الوكيل السياسي أن أخطر الإشاعات التي يتداولها الناس في البحرين «بقناعة تامة» هي أن بريطانيا سوف تؤيد الحركة وفسر هذه القناعة بأنها متأثرة بموقف بريطانيا من الشيخ عيسى بن علي وأحداث الكويت. وألح الوكيل السياسي على ضرورة إصدار إعلان يبدد تلك الإشاعة، إلا أن المقيم السياسي كان يرى أن بريطانيا يجب أن تظهر بمظهر الصديق للحركة لا العدو، حتى يلجأ أنصار الحركة إلى بريطانيا طلباً للنصيحة، وأنه من خلال هذه الطريقة يمكن لهم - أي الإنجليز - السيطرة على الحركة، وأن هذه هي السياسة ذاتها التي اتبعت في الكويت في ظروف مشابهة. وحول تأثير ما حدث في الكويت ودبي على الأحداث في البحرين، ذكر الوكيل السياسي في رسالته المؤرخة ١٩/١١/١٩٣٨ أن الناس في البحرين، فهموا ما حدث هناك خطأ على أنه إشارة إلى أن الوقت أصبح مناسباً لتولي الناس أمور

الحكومة. وعن مدى تشابه وضع البحرين مع الكويت ذكر الوكيل السياسي في رسالتيه المؤرختين ٢٧/١٠/١٩٣٨ و ١٤/٤/١٩٣٩ أن ظروف البحرين تختلف عن كل من الكويت ودبي، وأنه ليس هناك مجال للمقارنة، ففي البحرين ومنذ سنوات هناك حكومة منظمة وتنظيمات إدارية وقانون ونظام واستقرار مالي، وبرغم أن الشيخ هو الذي يحكم فإن جميع أعمال الدولة يعهد بها إلى إخوانه وابنه والوكيل السياسي، وأن هؤلاء يشكلون في الواقع مجلساً غير رسمي، وأن كل الإصلاحات المهمة والتطوير الذي تم كان بعلم وموافقة الحكومة البريطانية، وأن النظام الحالي في البحرين مقبول من الجميع عدا عدد محدود من العناصر غير المسؤولة والمنبوذة.

وباعتقادنا أن هناك علاقة بين أحداث الكويت ودبي وحركة ١٩٣٨ في البحرين، إلا أننا لا نتقبل القول إن مجرد تأسيس مجلس تشريعي في الكويت دفع إلى ظهور مطالبة شبيهة في البحرين، وأن الحركة ناجمة عن نمو الوعي السياسي الشعبي، فهناك عوامل أخرى سنفصلها فيما يلي. وإذا عدنا إلى بداية الحركة في البحرين سنجد أنها - بصورة أو بأخرى - كانت مرتبطة بالشيخ سلمان بن حمد وولاية العهد، فضلاً عن ذلك فإن مطلب إنشاء مجلس تشريعي على غرار الكويت لم يقدم قط وإنما كان محل تداول بين الناس، فقادة الشيعة لم يبحثوا الأمر مع بلجريف، كما أن العريضة المؤرخة ١٢/١١/١٩٣٨ التي قدمت إلى الشيخ حمد لم تتضمن مثل هذا المطلب، أما عن ورود إشارة إلى المجلس التشريعي في مقال ينشر في مجلة مصرية، أو في بيانات لا يعرف أصحابها، فإن هذا لا يرقى إلى مرتبة المطالبة الشعبية بمجلس تشريعي. إننا نعتقد أن العلاقة الأقوى بين أحداث الكويت ودبي والبحرين تتلخص في وجود ثلاثة عوامل مشتركة.. الأول هو «نصيحة» المقيم السياسي لحكام الإمارات الثلاث، ورؤيته الخاصة

لمستقبلها، والثاني هو وجود تنافس على ولاية العهد في الإمارات الثلاث، والعامل الثالث والأخير هو تطلع نخبة من التجار إلى المشاركة في السلطة السياسية.

ولا نروج هنا «لنظرية المؤامرة» ولسنا نقول إن الأحداث كانت مرتبة ومتفقا عليها، وإنما نعرض للعوامل المشتركة بين الأحداث، والتي لا بد وأن يكون بينها صلة وأن يكون لها أثر.

أما عن العامل الأول.. فقد كشف المقيم السياسي في رسالة مؤرخة ١٧ / ١١ / ١٩٣٨ إلى الوكيل السياسي أنه سبق أن نصح الشيخ حمد وشيخ الكويت وشيخ دبي بإنشاء مجلس استشاري يعينونهم أعضاء، ويؤكد أن شيوخ الكويت ودبي لم يستمعوا إلى النصيحة «فكانت النتيجة أن أجبر كلاهما على تحمل أعباء مجالس تنفيذية وبكلمة أخرى بدلا من أن يجلس الشيخ على المجلس أصبح المجلس يجلس عليه، وسيحدث الأمر نفسه في البحرين في رأيي إن عاجلا أو آجلا، ما لم يتم العمل باقتراحي».

ومن خلال إدراكنا لأسلوب عمل المسؤولين البريطانيين يمكننا التأكيد أنهم لا يكتفون عادة «بالنصيحة المستورة» للحاكم، بل إنهم كثيرا ما يرسلون إشارات مباشرة أو غير مباشرة للأهالي بفحوى «نصائحهم» للحكام. ففي الكويت مثلا تجاوز الأمر «النصح» فقد قام الوكيل السياسي - الذي يتفق في الرأي مع المقيم السياسي بخلاف الوكيل السياسي في البحرين - بالاتصال ببعض التجار، وأخذ يتودد إلى الشيخ عبد الله السالم، بل إنه هدد الشيخ أحمد الجابر - حاكم الكويت - بفرض مستشار إنجليزي - كما هو الحال في البحرين - من قبيل الضغط عليه!

لاشك أن تزامن «النصيحة»، أو الضغط، مع تنافس على الحكم

سيكون له أثر بشكل أو بآخر.

وهنا يأتي العامل الثاني المشترك بين أحداث الإمارات الثلاث، فقد كان كل من الشيخ سلمان في البحرين، والشيخ عبد الله السالم في الكويت، وأولاد راشد في دبي، يتطلعون إلى الحكم سواء المباشر أو ولاية العهد.

وقد كان كل من الشيخ سلمان والشيخ عبد الله السالم طامحا في الحكم ليس من خلال الانقلاب على الحاكم، وإنما من خلال دعم وتأييد شعبي، ولم يكن أي منهما قد سمي وليا للعهد. وقد استطاع الشيخ عبدالله السالم من خلال رعايته لتأسيس مجلس تشريعي في الكويت أن يحقق مكانة بارزة أهلتة لولاية العهد دون منازع. وفي الوقت الذي كانت فيه ولاية الشيخ سلمان غير مؤكدة بعد - حيث كان الإنجليز يفكرون بالاعتراض على تسميته وليا للعهد - كانت فكرة استمالة فئة من الشعب تبدو مفيدة للشيخ سلمان، تعزز مكانته وتدفع باتجاه حسم ولاية العهد له مبكرا بتأييد شعبي لا عبر بوابة الإنجليز، لقد كانت هذه المسألة ملحة بالنسبة إلى الشيخ سلمان فهو يرفض أن يكون للإنجليز فضل في توليه الحكم.

من جانب آخر كانت الصداقة تجمع بين الشيخ سلمان والشيخ عبدالله السالم، وكان تشابه وضعهما وما حققه الشيخ عبدالله السالم دافعا للشيخ سلمان إلى السير في الاتجاه ذاته كما نعتقد.

أما في دبي فقد اتسم الصراع بالعنف والصدام المسلح أحيانا، ويقول الرميحي في دراسة منشورة في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية «فلم يكن حكم آل بوفلاسه منذ وطئت أقدامهم دبي حكما مستقرا، إنما اجتاحتته اضطرابات ناتجة عن التنافس داخل العائلة واشتد هذا الخلاف في الربع الأول من هذا القرن، بين آل مكتوم

وآل راشد - أو كما يسمون محليا (عيال مكتوم و عيال راشد)»، وعندما بدأت حركة ١٩٣٨ كان قد مضى على حكم سعيد بن مكتوم أكثر من ربع قرن، وهي مدة طالت «لأكثر مما يحتمله المنافسون الآخرون وبخاصة مانع وأخوه حشر أو أولاد راشد بن مكتوم»، وكانوا يعدون أنفسهم للخلافة بصفتهم أولاد راشد - الذي حكم دبي في الفترة من عام ١٨٨٦ إلى ١٨٩٤ - ومطالبين شرعيين بالحكم.

ولاشك أيضا أن التنافس أو الخلاف حول الحكم لا بد أن يكون له أثر، ولسنا نعتقد أن طرح موضوع ولاية العهد، أو إسناد دور للمنافس ضمن مطالب الحركة السياسية، هو من قبيل الصدف!!

أما عن العامل الثالث المشترك في الحركات الثلاث فهو يتمثل في أن نخبة من التجار هي التي قادت التحرك. ففي دبي وهي الميناء الحيوي برز خلاف داخل الأسرة الحاكمة أدى إلى تحالف قسم من العائلة (مانع وحشر) أولاد راشد مع بعض التجار، ومنهم محمد بن أحمد الدلوج والد زوجة مانع ضد الحاكم، وفي يونيو ١٩٣٨ فجرت قضيتا منع تجارة الرقيق والسلاح، اللتان مازالتا نشيطتين في تلك الإمارة، الخلاف بين سعيد بن مكتوم الحاكم وأولاد أخيه راشد ومنافسيه على السلطة الذين تحالفوا مع مناصريهم من آل بوفلاسة تجار دبي، وأسفر هذا الصراع عن عريضة تقدم بها مانع المكتوم تتضمن النقاط التالية:

١ - تأسيس مجلس يضم ١٥ عضوا مختارين من وجهاء القوم في دبي، وأي قرار يتعلق بشؤون دبي يخرج من هذا المجلس.

٢ - دخل وإنفاق الإمارة يجب أن يجمع وينفق باسمها بعد موافقة المجلس.

٣ - ثمن دخل الإمارة يذهب إلى الحاكم، وسبعة الأثمان الباقية للإنفاق على المدينة.

وقد وقع هذه العريضة نيابة عن المعارضين مانع بن راشد المكتوم مع الحاكم سعيد بن مكتوم، الذي وجد نفسه مضطرا - بعد الضغوط التي مورست ضده وتهديد تجار دبي - لمغادرتها.

وفي الكويت يقف عبد الله السالم مساندا لمجموعة التجار الذين قدموا العريضة التي طالبت بالمجلس التشريعي، وحين وافق الحاكم عليها أسسوا لجنة لفرز أولئك الذين يحق لهم حق الانتخاب وثبتوا ١٥٠ عائلة فقط من العائلات التجارية المعروفة لهم هذا الحق. وكان البند الأول من قانون المجلس التشريعي هو «قانون الميزانية» ومراقبة موارد الدولة.

وفي البحرين يتزعم مجموعة من التجار أيضا قيادة الحركة، يساندهم الشيخ سلمان باجتماعاته في مزرعته، وفي مكتب صديقه يوسف فخرو، حيث يتفق على تقديم مطالبهم كما يرونها، وإرفاقها بمطلب المجلس التشريعي ملازما لتولي الشيخ سلمان رئاسة هذا المجلس.

وقد اجتمع الوكيل السياسي مع هذه المجموعة قبل حضور بلجريف ولخص مطالبهم بإنشاء «مجلس إداري» يتولى الإشراف على الوظائف الإدارية، ومنع تركها في يد شخص واحد. وقد وردت أسماء هؤلاء في بعض الوثائق البريطانية إضافة إلى من ورد ذكره في سرد الأحداث كما أن هناك أفرادا من عائلة كانو والمؤيد، وهما من العائلات التجارية.

وبعد استعراضنا للعوامل المشتركة في الإمارات الثلاث التي تزامن فيها طرح مطلب المجلس التشريعي مع وجود نوع من التنافس بين أفراد من الأسر الحاكمة الثلاث على ولاية العهد فلا يمكن القول إن الأمر كان مصادفة، أو إنه ناتج عن «وعي سياسي شعبي»، فالمقيم السياسي يقدم نصيحة للشيوخ الثلاثة حكام تلك الإمارات، ثم يقوم ثلاثة من المرشحين لولاية العهد في تلك الإمارات بالتحالف مع طبقة التجار المتضررة من عدم حصولها على (حصتها) في الثروات المتدفقة

على المنطقة، ويحرضون هذه الطبقة بطرح المطلب ذاته الذي نصح به المقيم مع إرفاق هذا المطلب برعايتهم الشخصية له!

إن الوقائع تؤكد أن ولاية العهد الثلاثة استغلوا (النصيحة البريطانية) لطرح أنفسهم كأفضل المرشحين لهذا المنصب، بناء على قبولهم أكثر من غيرهم فكرة المشاركة الشعبية.

واستغلوا في الوقت نفسه رغبة التجار في الحصول على حصتهم من الثروة التي بدأت تتدفق على الإمارات.

فدفعوا بهؤلاء التجار لتقديم هذا المطلب، مع حرصهم على وجودهم على رأس ذلك المطلب.

أما التحركات الشعبية التي تزامنت مع تحرك التجار، فقد انحصرت في البحرين فقط، وفي دبي حصل صدام مسلح بين رجال الأسرة الحاكمة فقط.

ونحن نعتقد أنه في البحرين تم تحريض بعض عمال الشركة من قبل بعض الشباب المتحمس للمشاركة (أحمد الشيراوي، الفاضل الشمالي)، وهؤلاء أيضا تم تحريضهم من قبل مجموعة التجار مستغلين «المطالب المشروعة» في تحسين بعض الأوضاع المعيشية التي تمثلت في المطالب الإصلاحية الأخرى كمجلس تعليم، ونقابة عمالية وتحسين الرواتب والأوضاع في المحاكم.

وليس هناك من دليل أبلغ على عدم وجود قاعدة شعبية أو وعي سياسي عام، كما يصر المؤرخون لهذه الحركة، من عدم مشاركة القطاعات العريضة من البحرينيين، فلا الشيعة اشتركوا ولا الغاصة وليس هناك أكثر من مظاهرة صغيرة وشارك فيها على حد وصف شاهد عيان مائة شخص، خطب فيهم الفاضل، وحرصهم على الخروج من المسجد، وتم تفريقهم بسهولة ثم توقف العمل نتيجة إضراب سائقي الباصات في شركة بابكو لمدة يوم واحد فقط.